

Distr.: General
28 November 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البندان ١٣٥ و ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

التقرير الرابع والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/72/383)، وتقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية الناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/72/2)، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5/Add.16)، وتقرير أمين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره المذكور أعلاه (A/72/364). وكان معروضاً على اللجنة الاستشارية، إضافة إلى ذلك، مذكرة من الأمين العام عن عضوية لجنة الاستثمارات.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقارير المذكورة أعلاه والمذكرة المقدمة من الأمين العام، مع رئيسة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، وممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول صندوق المعاشات التقاعدية، وممثلي أمانة الصندوق، وأعضاء مجلس مراجعي الحسابات، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.



٣ - ويتضمن تقرير مجلس الصندوق المشترك تقديرات الميزانية وتقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك التوصيات في هذا الشأن (الفقرة ١٨٩ من الوثيقة A/72/383)؛ وتوصية إضافية لتكملة التبرعات المقدمة إلى صندوق الطوارئ (المرجع نفسه). ويتضمن التقرير أيضا موجزا لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات (المرجع نفسه، الفرع السادس). وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها في الفرعين الثاني والثالث أدناه.

٤ - وتشير الملحة العامة في تقرير مجلس الصندوق المشترك إلى أنه، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت هناك ٢٣ من المنظمات الأعضاء في الصندوق، بمجموع إجمالي من المشاركين يبلغ ٢٠٣ ٠٥٠ مشاركا (٢٦٢ ١٢٨ مشاركا نشطا و ٧٤ ٧٨٨ من المتقاعدين والمستفيدين الآخرين). وبلغت قيمة أصول الصندوق الصافية ٥٤,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وبلغت المدفوعات السنوية عن الاستحقاقات قرابة ٢,٥ بليون دولار (الملحة العامة والفقرة ٩ من الوثيقة A/72/383).

ثانيا - التقديرات المنقحة للميزانية وتقرير الأداء عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

ملحة عامة

٥ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠ و ٢٦٥/٧١، على اعتمادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ مجموعها ٤٠٠ ٤٠٥ ١٨٠ دولار؛ وتشمل النفقات الإدارية (٤٠٠ ٣٧٨ ٩١ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٨٤ ٨٠٨ ٧٠٠ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٢ ٩٠٢ ٧٠٠ دولار)، ومصروفات المجلس (٩٦٥ ٦٠٠ دولار). ومن ذلك المبلغ، يُحْمَل مبلغ قدره ١٠٠ ١٩٠ ١٥٨ دولار مباشرة على الصندوق، ويمثل مبلغ ٣٠٠ ٨٦٥ ٢١ دولار الحصة التي تتحملها الأمم المتحدة من التكاليف. إضافة إلى ذلك، أُذِن بموارد يبلغ قدرها ١٦٤ ٧٠٠ دولار للتكاليف الخارجة عن الميزانية ويتولى تمويلها عدد من المنظمات الأعضاء (الفقرة ٧ من الوثيقة A/72/383).

٦ - ويتوقع مجلس الصندوق المشترك، في تقريره، حدوث انخفاض في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ ١٠٠ ٩١ ٥٠٩ دولار، أو ٢,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة نفسها. وحاليا يقدر مجموع النفقات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ قدره ٣٠٠ ٩٦٤ ١٧٤ دولار، متضمنا التكاليف الإدارية (٦٠٠ ٥٤٣ ٩٦ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٤٠٠ ٦٣٠ ٧٤ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٧٠٠ ٨٢٤ ٢ دولار)، ومصروفات المجلس (٦٠٠ ٩٦٥ دولار). وتبلغ الحصة التي تتحملها الأمم المتحدة من النفقات ما قدره ٣٠٠ ٣٧٣ ٢٠ دولار (انظر الجدول ١ في الوثيقة A/72/383).

٧ - ويعزى التخفيض المقترح إلى انخفاض الاحتياجات لتكاليف الاستثمار بمبلغ ٣٠٠ ١٧٨ ١٠ دولار حيث يرجع ذلك أساسا إلى ما يلي: (أ) تخفيض مبلغ ٨٠٠ ٤٣٤ ٤ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية بسبب انخفاض تكاليف الخدمات الاستشارية التي لا تخضع لسلطة تقديرية وخدمات الإيداع؛ (ب) النقص في النفقات تحت بند الوظائف (٣٠٠ ٣٢٦ ٣ دولار)؛ وتكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٦٦٢ ١ دولار) نتيجة التأخر في استقدام الموظفين. وستقابل هذه التخفيضات جزئيا نفقات زائدة تقدر بمبلغ ٢٠٠ ١٦٥ ٥ دولار لإدارة الصندوق تعزى في المقام الأول إلى ما يلي: زيادة قدرها ٩٠٠ ٥٥٦ ٨ دولار

تحت بند الخدمات التعاقدية من أجل "الاستعراض الشامل للعمليات من بدايتها إلى نهايتها"، ومركز الاتصالات الهاتفية وغير ذلك من المشاريع، وكذلك الخدمات الاستشارية المتعلقة بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية؛ وزيادة قدرها ٦٠٠ ٤١٥ ٣ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى تتعلق بالوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة والعمل الإضافي. وترد في تقرير مجلس الصندوق المشترك معلومات مفصلة عن أسباب التفاوت في النفقات (الفقرات ٩-٤٣ من الوثيقة A/72/383).

٨ - وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين، فإن ملاك موظفي صندوق المعاشات التقاعدية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ ٢٧١ وظيفة، بما في ذلك ١٨٦ وظيفة في أمانة الصندوق و ٨٥ وظيفة في شعبة إدارة الاستثمارات (انظر الجدول ٥ في الوثيقة A/72/383). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن متوسط معدل الشغور في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ كان ٧,٩ في المائة في أمانة الصندوق و ٢٠,٧ في المائة في شعبة إدارة الاستثمارات. وحتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بلغ هذان المعدلان ٨,٦ في المائة للأمانة و ١٢,٩ في المائة للشعبة. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم الذي أحرز مؤخرا في التوظيف في شعبة إدارة الاستثمارات، فإنها تكرر الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في صندوق المعاشات التقاعدية وتحت الصندوق على ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (انظر أيضا الفقرة ١٠، الفصل الثاني، من الوثيقة A/70/7/Add.6، والفقرة ١٤ (ج) من الوثيقة A/71/621).

الحالة المالية

٩ - يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/72/5/Add.16) إلى أنه في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ أثرت التغييرات الرئيسية التالية على الحالة المالية لصندوق المعاشات التقاعدية:

- ارتفع عدد المشاركين من ١٢٦ ٨٩٢ مشاركا إلى ١٢٨ ٢٦٢ مشاركا؛
- ارتفع عدد المستفيدين من ٤٧٤ ٧١ مستفيدا إلى ٧٤ ٧٨٨ مستفيدا؛
- ازداد صافي الأصول المتاحة لتغطية الاستحقاقات من ٥٢,١٣ بليون دولار إلى ٥٤,٤٩ بليون دولار؛
- ازداد المعدل الحقيقي لعائد الاستثمار من (سالب) -١,٧ في المائة إلى ٣,١ في المائة؛
- انخفضت خسائر المحاسبة بالعملات الأجنبية من ١,٤٩ بليون دولار إلى ٠,٦٨ بليون دولار.

١٠ - وفيما يتعلق بخسائر العملات الأجنبية، يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، بلغ مجموع خسائر المحاسبة التراكمية التي تعزى إلى تقلبات أسعار الصرف ٤,٦٨ بليون دولار (الفقرة ٥٩، الفصل الثاني، من الوثيقة A/72/5/Add.16). وأعرب المجلس، في مراجعاته السابقة للحسابات، عن قلقه إزاء خسائر العملات الأجنبية، وأوصى باستخدام إجراءات وأدوات مناسبة للتقليل منها. وفي سياق تقرير عام ٢٠١٦، أبلغ صندوق المعاشات التقاعدية مجلس مراجعي الحسابات بأنه سيتم إجراء دراسة خبراء تشمل استعراضا لمخاطر العملات الأجنبية وما يتصل بها من أدوات الإدارة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرحلة الأولى من دراسة مخاطر العملات قد اكتملت في تموز/يوليه ٢٠١٧ وقدمت إلى مجلس الصندوق المشترك. ومن المقرر أن تنتهي الدراسة قبل نهاية عام ٢٠١٧.

١١ - وعند الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية بأن ٤٢,٢٥ في المائة من خسائر العملات الأجنبية التي تكبدها صندوق المعاشات التقاعدية في السنوات الثلاث الماضية كانت خسائر متحققة فعلياً. ورداً على ذلك، أكدت شعبة إدارة الاستثمارات للجنة أن الصندوق تكبد ٦٧٩,٩ مليون دولار من خسائر العملات الأجنبية في عام ٢٠١٦، بما يشمل ٧٧٦,٤ مليون دولار من الخسائر المتحققة و ٩٦,٥ مليون دولار من المكاسب غير المتحققة. وأشارت شعبة الإدارة أيضاً إلى أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استثمرت نسبة ٦١ في المائة تقريباً من أصول الصندوق في أصول مقومة بدولار الولايات المتحدة، واستثمرت نسبة تقارب ٣٩ في المائة في أصول غير مقومة بدولار الولايات المتحدة. واستناداً إلى ما أفادت به شعبة الإدارة، رغم أن أثر تقلب أسعار العملات من سنة لأخرى يمكن أن يكون كبيراً، فإن خسائر ومكاسب المحاسبة بالعملات الأجنبية تميل لتعويض بعضها بعضاً على مر الزمن، مع حد أدنى من التأثير الطويل الأجل على الوضع المالي للصندوق. وتلاحظ اللجنة أن شعبة إدارة الاستثمارات ومجلس مراجعي الحسابات يختلفان في الرأي بخصوص ما إذا كانت حركات العملات الأجنبية ينبغي أن تتخذ مؤشراً على الأداء الاستثماري للصندوق، وتأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق في المستقبل بغية تيسير تحليل الحالة المالية للصندوق.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الجمعية العامة أعربت عن القلق، في قرارها ٢٦٥/٧١، بشأن خسائر صرف العملات الأجنبية وحثت الأمين العام على استخدام الإجراءات والأدوات المناسبة للتخفيف من خسائر الصرف الأجنبي، فضلاً عن وضع آلية داخلية لرصد وتقييم وإدارة الخسائر أو المكاسب بسبب العملات الأجنبية. وتتطلع اللجنة إلى استعراض نتائج الاستعراض الجاري في إطار نظرها في تقرير الميزانية السنوية المقبل.

١٣ - وفيما يتعلق بأداء استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل العائد الحقيقي لفترة سنة واحدة كان ٩,٩ في المائة وأن القيمة السوقية لأصول الصندوق بلغت ٦١,٢ بليون دولار حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٤ - ومع ملاحظة اللجنة الاستشارية للتحسن الذي طرأ مؤخراً على أداء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، فإنها تشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٥/٧١، أعربت عن القلق إزاء ضعف أداء الاستثمارات في الأجل القريب للفترة السابقة، وشددت على أهمية أن يحقق الصندوق معدل عائده الحقيقي السنوي المستهدف البالغ ٣,٥ في المائة على المدى الطويل، وطلبت إلى الأمين العام بذل قصارى الجهد لتحسين الأداء الاستثماري للصندوق.

التقييم الاكتواري

١٥ - يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن عملية مراجعة الحسابات وجدت تباينات في البيانات المقدمة من صندوق المعاشات التقاعدية إلى الخبراء الاكتواريين فيما يتعلق بعدد المشاركين والمستفيدين في عام ٢٠١٥، مما أدى إلى عدم موثوقية التقييم الاكتواري. وبعد تحديد هذا الوضع، قرر صندوق المعاشات التقاعدية عدم استخدام التقييم الاكتواري وعمد عوضاً عن ذلك إلى العمل مرة أخرى بالتقييم الاكتواري السابق من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعزز صندوق المعاشات التقاعدية إجراءاته للرقابة الداخلية لكفالة دقة البيانات قبل إرسالها للتقييم الاكتواري وإجراء تقييم اكتواري جديد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (الفقرة ١٩، الفصل

الثاني، من الوثيقة A/72/5/Add.16). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكلفة التقييم الاكتواري بلغت ٢٨٧ ٧٥١ دولاراً وأن التباينات في بيانات التعداد المقدمة إلى الخبير الاكتواري الاستشاري تتعلق بالانتقال من نظام تكنولوجيا المعلومات القديم إلى النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. وتتفق اللجنة مع توصية مجلس مراجعي الحسابات. علاوة على ذلك، تتوقع اللجنة بذل رعاية إضافية في المستقبل بحيث تتوفر بيانات دقيقة لأغراض التقييمات الاكتوارية المستقبلية.

التأخر في دفع الاستحقاقات

١٦ - يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضاً أنه، للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جهز الصندوق ٢٧ في المائة من الحالات ضمن المقياس المرجعي البالغ ١٥ يوم عمل (مقارنة بنسبة ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٥)^(١) وحلل المجلس البيانات عن تجهيز الاستحقاقات التي قدمتها أمانة الصندوق وخلص إلى أنه، في عام ٢٠١٦، تم تجهيز ما مجموعه ٢٩١ ١٠ حالة لدفع الاستحقاقات (الفقرة ٩٤، الفصل الثاني، والجدول الثاني - ١، من الوثيقة A/72/5/Add.16). ويبين الجدول أدناه الوقت المستغرق في تجهيز الحالات بعد تلقي الوثائق.

الجدول ١

الوقت المستغرق في تجهيز الاستحقاقات في عام ٢٠١٦ بعد تلقي جميع الوثائق

| الوقت المستغرق في تجهيز الاستحقاقات | عدد الحالات المجهزة | النسبة المئوية من مجموع الحالات المجهزة |
|-------------------------------------|---------------------|---|
| أقل من ١٥ يوم عمل | ٢ ٧٨٠ | ٢٧,٠١ |
| من ١٥ يوم عمل إلى شهر | ٦١٤ | ٥,٩٦ |
| من شهر إلى شهرين | ٢ ١٢١ | ٢٠,٦١ |
| من شهرين إلى ٣ أشهر | ١ ٦٧٠ | ١٦,٢٣ |
| من ٣ إلى ٦ أشهر | ٢ ١٦٠ | ٢٠,٩٩ |
| من ٦ أشهر إلى سنة | ٦١٣ | ٥,٩٦ |
| أكثر من سنة | ٣٣٣ | ٣,٢٤ |
| المجموع | ١٠ ٢٩١ | ١٠٠ |

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الفترات الزمنية اللازمة للتجهيز تشهد تحسناً منذ بداية عام ٢٠١٦. ووفقاً لما أفادت به أمانة صندوق المعاشات التقاعدية، حتى آب/أغسطس ٢٠١٧، تم تجهيز نسبة ٦٣,٧ في المائة من حالات انتهاء الخدمة الأولية المدعومة بملفات كاملة في غضون ١٥ يوم عمل، وهو المقياس المرجعي الذي حدده الصندوق لجميع الحالات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد معلومات عن التدابير المتخذة للحد من حالات التأخير في دفع الاستحقاقات

(١) انظر الجدول الثاني - ١، في الوثيقة A/71/5/Add.16، ويرد المقياس المرجعي المحدد بـ ١٥ يوم عمل في الإطار الاستراتيجي لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الفرع رابعا - ألف، العنصر ٢، مؤشر الإنجاز ١-١: "زيادة النسبة المئوية لتسويات الانسحاب واستحقاقات التقاعد والاستحقاقات الأخرى التي تجهز في غضون ١٥ يوماً من أيام العمل" (انظر الجدول ١١، في الوثيقة A/70/325).

في تقرير مجلس الصندوق المشترك (الفرع سادسا من الوثيقة A/72/383). وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن الصندوق يجهز أنواعا مختلفة من الاستحقاقات، بما في ذلك استحقاقات التقاعد، واستحقاقات العجز، واستحقاقات الورثة، واستحقاقات الأطفال. ووفقا لمجلس مراجعي الحسابات، نظرا لتباين درجة تعقيد كل نوع من أنواع الاستحقاقات، يختلف الوقت والموارد اللازمين لتجهيز كل نوع منها، ومن ثم أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بفرض إطار زمني لتجهيز كل نوع من أنواع الامتيازات أو الاستحقاقات.

١٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أعربت عن القلق البالغ، في قرارها ٢٦٥/٧١، من استمرار حالات التأخير في حصول بعض المستفيدين الجدد والمتقاعدين المشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية على مدفوعاتهم المالية، وأكدت مجددا ضرورة أن يتخذ مجلس الصندوق المشترك الخطوات المناسبة التي تضمن قيام الصندوق بمعالجة الأسباب الكامنة وراء حالات التأخير تلك، وطلبت تقديم معلومات مستكملة في ذلك الصدد ضمن التقرير المقبل لمجلس الصندوق المشترك.

الأداء العام

١٩ - عند الاستفسار عن الأداء العام لصندوق المعاشات التقاعدية في فترة السنتين الحالية، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية بأن أداء الصندوق في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، سواء في إدارة الاستثمارات أو تجهيز الاستحقاقات، قد تحسن. ومع ذلك، يعتبر مجلس مراجعي الحسابات أنه ينبغي لشعبة إدارة الاستثمارات مواصلة تحسين أدائها في مجالات مثل إدارة المخاطر وإدارة خسائر العملات الأجنبية، في حين ينبغي لأمانة الصندوق تحسين توقيت تجهيز الاستحقاقات، ونظام التظلم للعملاء، والتنسيق مع الكيانات المشاركة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه، نظرا إلى المجالات المثيرة للقلق المذكورة أعلاه، لا يمكن لمجلس مراجعي الحسابات اعتبار الأداء العام للصندوق مرضيا تماما (انظر أيضا الفصل الثاني من الوثيقة A/72/5/Add.16). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُتخذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات. وينبغي تقديم معلومات عن الاختلافات في الرأي بين الصندوق ومجلس مراجعي الحسابات بشأن هذه المسائل إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

ثالثا - الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

ألف - لمحة عامة

٢٠ - يشير تقرير مجلس الصندوق المشترك إلى أن الاحتياجات من الموارد لصندوق المعاشات التقاعدية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تصل إلى مبلغ ٨٠٠ ٦٦٤ ١٩٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ٤٤٤ ١٤ دولار أو ٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل الاحتياجات التكاليف الإدارية (٩٠٠ ٠١٨ ١٠٥ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٤٠٠ ٥٨٦ ٨٥ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٢٠٠ ٩٢٩ ٢ دولار)، ومصروفات مجلس الصندوق المشترك (٦٠٠ ٩٦٥ دولار)، والتكاليف الخارجة عن الميزانية (٧٠٠ ١٦٤ دولار) (انظر الفقرة ٨٠ والجدول ٣ من الوثيقة A/72/383). وفي ضوء الانخفاض المتوقع في الميزانية المقدرة للفترة

٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل جهود إضافية لتحسين دقة مقترحات الميزانية في المستقبل بالاستناد في طلبات الحصول على الموارد إلى الاحتياجات الحقيقية، وبمراعاة مستويات النفقات الفعلية السابقة إلى أقصى حد ممكن.

٢١ - وسيقسم إجمالي الموارد المقدر البالغ ٨٠٠ ٢٣٠ ١٩٥ دولار، بعد إعادة تقدير التكاليف، بين الصندوق (٩٠٠ ٣٤٨ ١٧٢ دولار) والأمم المتحدة (٩٠٠ ٨٨١ ٢٢ دولار)^(٢)، بموجب ترتيب تقاسم التكاليف ذات الصلة. وستبلغ حصة الميزانية العادية ٩٠٠ ٥٥٢ ١٤ دولار، وسيقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) برد الرصيد البالغ ٨ ٣٢٩ ٠٠٠ دولار إلى الأمم المتحدة (الفقرة ٧ من الوثيقة A/C.5/72/2).

باء - التكاليف الإدارية

٢٢ - تبلغ الاحتياجات المقترحة لإدارة صندوق المعاشات التقاعدية ٩٠٠ ٠١٨ ١٠٥ دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٦٤٠ ١٣ دولار، أو نسبة ١٤,٩ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الاحتياجات من الوظائف

٢٣ - ستغطي الاحتياجات المقترحة للوظائف والتي تبلغ ٥٠٠ ٧٠٥ ٤٩ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٤٥١ ٣ دولار، أو ٧,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تكاليف استمرار ١٨٦ وظيفة، وإنشاء تسع وظائف جديدة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣) وإعادة تصنيف وظيفتين (ف-٤ إلى ف-٣ و ف-٣ إلى ف-٤). ويُلخص الجدول ٢ أدناه الاقتراح المتعلق بهذه الوظائف الجديدة والمعاد تصنيفها (انظر أيضا الجدول ٦ في الوثيقة A/72/383).

(٢) تشمل الأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

الجدول ٢

الاحتياجات الجديدة من الوظائف لإدارة صندوق المعاشات التقاعدية

| القسم | الإجراء | الوظيفة | العدد | النفقة |
|-------------------------------------|-------------|--|-------|----------------|
| برنامج العمل | | | | |
| خدمات العملاء والاتصال | وظيفة جديدة | رئيس خدمات | ١ | مد-١ |
| | وظيفة جديدة | كبير موظفي شؤون الإعلام | ١ | ف-٥ |
| | وظيفة جديدة | موظف برامج | ١ | ف-٤ |
| | وظيفة جديدة | موظف لشؤون الاستحقاقات | ٢ | ف-٣ |
| الخدمات المالية | وظيفة جديدة | رئيس قسم الحسابات | ١ | ف-٥ |
| | وظيفة جديدة | رئيس وحدة كشوف المرتبات | ١ | ف-٤ |
| العمليات | وظيفة جديدة | نائب رئيس قسم استحقاقات المعاشات التقاعدية | ١ | ف-٤ |
| | وظيفة جديدة | موظف لشؤون الاستحقاقات | ١ | ف-٣ |
| دعم البرامج | | | | |
| دائرة نظم إدارة المعلومات | إعادة تصنيف | موظف إداري | ١ | من ف-٣ إلى ف-٤ |
| وحدة الموارد البشرية ^(١) | إعادة تصنيف | موظف موارد بشرية | ١ | من ف-٤ إلى ف-٣ |

(أ) يشمل إعادة تصنيف وظيفة موظف تنفيذي لتصبح وظيفة كبير موظفي الموارد البشرية (من ف-٥ إلى ف-٥).

٢٤ - ويشير تقرير مجلس الصندوق المشترك إلى أنه، وفقا للتوصيات الصادرة عقب الاستعراض الذي أجري "للمكتب ككل" في عام ٢٠١٦، يعتمد الصندوق فصل خدمات العملاء عن مكتب العمليات في نيويورك. وستتيح القسم السابق، الذي ستعاد تسميته ليصبح برنامج "خدمات العملاء والاتصال"، تقديم خدمة أكثر تركيزا من أجل تحسين الخدمات المقدمة إلى عملاء يتسمون بتزايد أعدادهم وتقديمهم في السن وزيادة انتشارهم جغرافيا. إضافة إلى ذلك، يعتمد صندوق المعاشات التقاعدية إضافة الطابع المركزي على أنشطة خدماته للعملاء من أجل التأكد بشكل أفضل من تقديم خدمات متسقة في مكاتبه في نيويورك وجنيف. ويشير مجلس الصندوق المشترك إلى أن خدمات العملاء في نيويورك وجنيف يجب أن تكون قادرة على الاستجابة لما يقدر بنحو ٥٥ ٠٠٠ من الاستفسارات العامة التي ترد عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني ومكالمات هاتفية تقدر بنحو ٣٥ ٠٠٠ مكالمة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الصندوق قد أنشأ في عام ٢٠١٦ مركز اتصالات هاتفية في نيويورك وأنه قد وضع خطة لتوسيع مركز الاتصالات الهاتفية ليشمل مواقع أخرى من أجل تقديم دعم مستمر عبر مختلف المناطق الزمنية. والمطلوب إنشاء خمس وظائف جديدة إضافية لبرنامج خدمات العملاء والاتصال المقترح لتنفيذ التغييرات المقترحة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣).

٢٥ - ولتولي رئاسة هذا الكيان، يقترح صندوق المعاشات التقاعدية إنشاء وظيفة رئيس خدمات على مستوى مد-١ في نيويورك. ووفقا لتقرير مجلس الصندوق المشترك، يُحتاج إلى هذه الوظيفة لتحسين صلة الإبلاغ بين مكاتب نيويورك وجنيف. وستولى رئيس الخدمات المسؤولة عن إدارة وتوجيه خدمات عملاء الصندوق وأنشطة الاتصال في نيويورك وسيكون مسؤولا أيضا عن أعمال مراكز خدمات العملاء الإقليمية المقترحة (انظر الفقرتين ١١٢ و ١١٣ من الوثيقة A/72/383، والفقرة ٢٨ أدناه).

٢٦ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة موظف أقدم لشؤون الإعلام (ف-٥) في برنامج خدمات العملاء والاتصال الجديد في نيويورك. ووفقا للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، من المتوقع أن يتولى شاغل الوظيفة زمام المبادرة في جميع أنشطة الاتصالات لصندوق المعاشات التقاعدية، وتخطيط طائفة موسعة من استراتيجيات ومبادرات الاتصالات للصندوق عموما وتنسيقها والمشاركة فيها، مع الاستمرار في تحديث الصندوق فيما يتصل باستخدام أدوات الاتصالات الحديثة.

٢٧ - ويقترح مجلس الصندوق المشترك أيضا إنشاء وظيفة موظف برامج (ف-٤) في نيويورك. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى أن شاغل الوظيفة سيكون مسؤولا عن وضع وتنفيذ وصيانة وتقييم مختلف المجالات التشغيلية لخدمات العملاء في صندوق المعاشات التقاعدية وسيعمل بصفته منسقا وجهة التنسيق الفنية لمركز الاتصالات الهاتفية في الصندوق.

٢٨ - ويشير تقرير مجلس الصندوق المشترك إلى أن عددا كبيرا من عملاء الصندوق يعيشون في مناطق من العالم ليست على مقربة من مكاتب الصندوق في نيويورك وجنيف. ويقترح الصندوق، من أجل الوصول إلى جميع المتلقين لخدماته وتقديم كامل خدمات العملاء إليهم، إنشاء مركزين إقليميين صغيرين لخدمات العملاء (أحدهما في شرق أفريقيا والآخر في آسيا)، تُخدمهما وظيفة جديدة لموظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) في كل موقع (الفقرة ١١٣ من الوثيقة A/72/383). وتشير المعلومات التكميلية إلى أن شاغلي الوظائف سيكونان بمثابة جهتي تنسيق لجميع المسائل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية في كل مركز عمل والإشراف على الاتصالات وتنسيقها مع جميع العملاء في كل مركز عمل فيما يتعلق بالأنشطة اليومية وتطبيق النظامين الأساسي والإداري للصندوق ونظامه لتسوية المعاشات التقاعدية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الصندوق أنشأ، في عام ٢٠١٦، مكتب اتصال في نيروبي كمشروع تجريبي. ونُقل موظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) مؤقتا إلى نيروبي لتقديم خدمات الاتصال إلى المستفيدين والمشاركين في المنطقة ولدعم عمل وحدتي الموارد البشرية وكشوف المرتبات لكيانات الأمم المتحدة التي لها مقر في نيروبي، فيما يتعلق بمسائل المعاشات التقاعدية.

٢٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن تركيز صندوق المعاشات التقاعدية ينبغي أن ينصب أساسا على تحسين عملياته، بما في ذلك سرعة تجهيز الاستحقاقات (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) والاستجابة لاستفسارات العملاء، في حين أن أنشطة تحسين التوعية والاتصالات هي من الأمور الأقل إلحاحا. وفي رأي اللجنة، إذا تم تجهيز الاستحقاقات بدقة وفي الوقت المناسب، فإن الحاجة إلى توفير موارد لخدمات العملاء، التي ترتبط بعدد الاستفسارات، ستنخفض، إلى جانب الحاجة إلى التواصل الخارجي. واللجنة غير مقتنعة، على وجه الخصوص، بأن التحسينات المقترحة في مجال خدمات العملاء تتطلب إنشاء وظيفة رئيس خدمات على مستوى مد-١ في نيويورك. وتلاحظ اللجنة أن الموظفين العاملين في مجال خدمات العملاء في جنيف، في اضطلاعهم بأنشطتهم اليومية، سيظلون تحت سلطة رئيس مكتب جنيف (مد-١). وبالمثل، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن أنشطة الاتصالات في الصندوق تتطلب خدمات مسؤول رفيع المستوى. ومن ثم توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة رئيس خدمات (مد-١) لخدمات العملاء والاتصال ووظيفة موظف أقدم لشؤون الإعلام (ف-٥). وينبغي تعديل الموارد غير المتعلقة بالوظائف وفقا لذلك.

٣٠ - وفيما يتعلق بوظيفتي موظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) المقترح إنشاؤهما في المركزين الإقليميين الجديدين لخدمات العملاء، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إدراج مزيد من التحليل

فيما يتصل بالأنشطة اللامركزية المقترحة لصندوق المعاشات التقاعدية، بما في ذلك مراكز الاتصال المقررة، في التقرير المقبل لمجلس الصندوق المشترك قبل إنشاء أكثر من مركز إقليمي جديد واحد. ومن ثم، توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) في المركز الإقليمي لخدمة العملاء في آسيا المقترح. وتوصي اللجنة بإنشاء وظيفة لموظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة، في مركز الخدمات النموذجي القائم في نيروبي. وينبغي تعديل الموارد غير المتعلقة بالوظائف وفقا لذلك.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على خمس من الوظائف الجديدة المقترحة، بما في ذلك وظيفة واحدة في خدمات العملاء والاتصال ووظيفتين في الخدمات المالية ووظيفتين في مكتب العمليات.

٣٢ - وفيما يتعلق بمعدلات الشغور، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الصندوق قد طُبّق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ للوظائف المستمرة والجديدة على السواء معدلي شغور هما ٩ في المائة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا و ٥ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان متوسط معدل الشغور في أمانة الصندوق هو ٧,٩ في المائة. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة وافقت بالفعل، في قرارها ٢٤٨/٧٠، على إنشاء ١٤ وظيفة جديدة لأمانة الصندوق. وبالنظر إلى متوسط الفترة الزمنية للتوظيف والإحاق فيما يتعلق بالوظائف الجديدة، وتمشيا مع منهجية الميزانية المطبقة على جميع أبواب الميزانية العادية للأمم المتحدة، توصي اللجنة بتطبيق معدل شغور يبلغ ٥٠ في المائة على الاحتياجات من الموارد لجميع الوظائف الجديدة.

الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

٣٣ - تبلغ الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لإدارة صندوق المعاشات التقاعدية ما قدره ٤٠٠ ٣١٣ ٥٥ دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٢,٦ في المائة مقارنة بالاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرد فيما يلي الزيادات المقترحة الرئيسية، حسب وجوه الإنفاق:

(أ) في بند تكاليف الموظفين الأخرى: ستغطي زيادة قدرها ٦٠٠ ٨٠٠ ٤ دولار، أي ٥٩,٧ في المائة، تكاليف ٤٦ وظيفة ممول في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٥، و ١ ف-٤)، و ١٠ ف-٣، و ٣٤ من فئة الخدمات العامة) مقارنة بما عدده ٤٣ وظيفة مؤقتة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧^(٣). ووفقا لمجلس الصندوق المشترك، ستشقى تلك الوظائف قوة عاملة مؤقتة مرنة للتعامل مع الطفرات في حجم العمل ومع الذروات التشغيلية الدورية أو الأحداث غير المتوقعة؛

(ب) في بند الخدمات التعاقدية: ستغطي زيادة قدرها ٩٠٠ ٣١٠ ٤ دولار، أي ٢٥,٦ في المائة، أساسا ما يلي: '١' مشروع تحسين إدارة نظام المعاشات باستخدام برنامج

(٣) قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٧١ إنشاء تسع وظائف مؤقتة إضافية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

Vitech V3^(٤)، '٢' دعم الصيانة والإنتاج؛ '٣' الخدمات الاكتوارية والدراسات الفنية بشأن دفع المستحقات التقاعدية وإدارتها؛ '٤' خدمات تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) في بند مصروفات التشغيل العامة: تعزى الزيادة البالغة ٩٠٠ ٧٢٢ دولار، أي ٤,٣ في المائة، أساساً إلى الزيادات في تكاليف استئجار المباني والمعدات وصيانتها.

النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية

٣٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن صندوق المعاشات التقاعدية بدأ في آب/أغسطس ٢٠١٥ العمل بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية ابتغاء تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحسين عمليات الصندوق من خلال التشغيل الآلي. واعتبر مجلس مراجعي الحسابات في تقريره السابق النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية مبادرة تشغيلية وتكنولوجية معقدة وواسعة النطاق. وقُدِّرت تكاليف المشروع بمبلغ ٢٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة تُقدَّر بنحو ٣,٥ ملايين دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد، وهو ٢٢,٧ مليون دولار. وفي ذلك الوقت، حدّد مراجعو الحسابات خمس مسائل رئيسية وأوصوا بأن يركز الصندوق على مسألتين منها، وهما: (أ) حل المشاكل المتعلقة بنقل البيانات؛ (ب) وضع مؤشرات أداء أساسية توافق الاحتياجات الفنية لتقييم نتائج النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية من حيث الدقة وحسن التوقيت. ووافقت اللجنة على توصيات المجلس (انظر A/71/5/Add.16، الفصل الثاني، الفقرة ٩٩ و A/71/621، الفقرة ١٨).

٣٥ - وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره، المسائل التالية المتعلقة بتنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية: (أ) لزوم القيام بتدخلات يدوية في العديد من خطوات تجهيز الحالة الواحدة؛ (ب) عدم إعمال ضوابط المدخلات؛ (ج) اتسام نموذج الخدمة الذاتية لأرباب العمل ونموذج الخدمة الذاتية للأعضاء بالمحدودية من حيث الجدوى؛ (د) عدم اكتمال عملية نقل البيانات؛ (هـ) وجود نقص في إدماج التقارير التي يعدها نظام المعلومات الإدارية. وأوصى المجلس بأن يقوم صندوق المعاشات التقاعدية بما يلي: استكشاف إمكانية مواصلة التشغيل الآلي لشتى الخطوات المتبعة في تجهيز الاستحقاقات؛ وإعداد ضوابط لإدخال البيانات من أجل كفاءة توحيد المعلومات في النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية؛ وتعزيز الخصائص الوظيفية لنموذج الخدمة الذاتية للأعضاء ونموذج الخدمة الذاتية لأرباب العمل؛ وحل المشاكل المتعلقة بالبيانات والناجمة عن الانتقال إلى النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية (انظر A/72/5/Add.16، الفصل الثاني، الفقرة ٩٢).

٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الموارد المطلوبة لمشروع تحسين إدارة نظام المعاشات باستخدام برنامج Vitech V3، البالغة ٢,٦ مليون دولار، تهدف إلى تحسين النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. وتشمل تلك التحسينات ما يلي: (أ) تصنيف طلبات انتهاء الخدمة بطريقة آلية، وتضمن تجهيز وضع الحالات تفاصيل إضافية، والمتابعة الآلية للوثائق المطلوبة، واستخدام استمارات إلكترونية، واستخدام برنامج جديد للتحقق من التوقعات؛ (ب) بدء العمل بخاصية لإدارة العلاقة مع العملاء؛ (ج) إدخال تحسينات على عملية تسوية الملفات، واستخدام التقارير الآلية، وإدخال

(٤) برنامج Vitech V3 هو برنامج حاسوبي للإدارة يوفر حلولاً آلية تتعلق بشتى الخدمات بما فيها التسجيل، وإعداد التقارير المتعلقة بكشوف المرتبات، وتجهيز الاشتراكات، وحساب الاستحقاقات و صرفها. والحل V3 for Retirement هو، كما يصفه بائعه، حل يصلح لصناديق المعاشات التقاعدية العامة.

تحسينات على بوابة "الخدمة الذاتية لأرباب العمل". وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن المكاسب في الكفاءة المتوقع تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بفضل تنفيذ هذه التحسينات ستشمل ما يلي: تقصير المدة الزمنية اللازمة للتجهيز، وإعداد تقارير أدق وأحسن توقيتاً، وتقليل عدد الاستفسارات الهاتفية، وإتاحة إمكانية "العمل دون وثائق مطبوعة"، ودمج البيانات، وتحسين الخاصيات الوظيفية التي تتيح الخدمة الذاتية. وتتوقع اللجنة أن تؤدي التحسينات المقترحة إلى حل المشاكل التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية حتى تكون التقارير دقيقة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ستبقي اللجنة مسألة أوجه الكفاءة التي تُحَقَّق بفضل النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية قيد الاستعراض (انظر أيضا الفقرة ١٩ أعلاه).

ترتيبات تقاسم التكاليف

٣٧ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه وفقا للمادة ١٥ من النظامين الأساسي والإداري ونظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، يتحمل صندوق المعاشات التقاعدية جميع مصروفاته، وأنه، وفقا للمادة ٤ من النظام الأساسي، يتعين على كل منظمة عضو في الصندوق أن يكون لديها لجنتها الخاصة للمعاشات التقاعدية للموظفين. بيد أنه، استنادا إلى المادة ٨ من النظام الأساسي وإلى الاتفاق طويل الأجل لتقاسم التكاليف الذي جرى تحديده في عام ١٩٩٨، يضطلع الصندوق بدور لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويسترد الصندوق تكاليف اضطراره بهذا الدور، بما يغطي ثلث بعض التكاليف الإدارية بما فيها تكاليف الموظفين، والعمل الإضافي، وتكنولوجيا المعلومات، والحيز المكتبي، ومراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، تستوعب الأمم المتحدة تكلفة بعض الخدمات الأخرى المقدمة إلى الصندوق، بما في ذلك تكاليف شتى المهام المتصلة بالموارد البشرية والمشتريات والإمدادات والاتصالات السلوكية واللاسلكية. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن قيمة الخدمات التي تبادها الأمم المتحدة مع الصندوق لم تُحدّد تحديدا شاملا. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تحليلا شاملا للخدمات التي يقدمها صندوق المعاشات التقاعدية بالنيابة عن الأمم المتحدة والعكس بالعكس، وذلك بغية إعداد اتفاق لتقاسم التكاليف يعكس الواقع على نحو أفضل، وأن يدرج معلومات عن هذه المسألة في تقريره المقبل عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٣٨ - ويشير الأمين العام، في تقريره عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك (A/C.5/72/2)، أنه في حال موافقة الجمعية العامة على المقترحات التي قدمها صندوق المعاشات التقاعدية، فإن الاحتياجات الإجمالية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي ستنشأ بالنسبة للأمم المتحدة تُقدر بمبلغ ٩٠٠ ٨٨١ ٢٢ دولار. ومن أصل تلك الاحتياجات، ستبلغ حصة الميزانية العامة ٩٠٠ ٥٥٢ ١٤ دولار، وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتسديد مبلغ ٨ ٣٢٩ ٠٠٠ دولار المتبقي إلى الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى أحدث المعلومات المتعلقة بعدد المشتركين في الصندوق، سيتعين زيادة حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛ ومن ثم، سيتعين طلب اعتماد إضافي قدره ٥١ ٧٠٠ دولار تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن شأن هذا المبلغ أن يشكل نفقات تُقَيّد على حساب صندوق الطوارئ (A/C.5/72/2)، الفقرات من ٦

إلى ٨). وتوصي اللجنة، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ أعلاه، بالموافقة على المقترحات التي قدمها مجلس الصندوق المشترك بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في بند التكاليف الإدارية.

ألف - تكاليف الاستثمار

٣٩ - تبلغ الاحتياجات المقترحة لاستثمارات صندوق المعاشات التقاعدية ما قدره ٤٠٠ ٥٨٦ ٨٥ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٧٧ ٧٠٠ دولار، أي ٠,٩ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الاحتياجات من الوظائف

٤٠ - ستغطي الاحتياجات المقترحة للوظائف، البالغة ٦٠٠ ٨١٨ ٢٥ دولار، وهو المبلغ المخصص للاعتمادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نفسه، استمرار ٨٥ وظيفة (٥٧ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها). ولا تطلب شعبة إدارة الاستثمارات أي وظائف جديدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات مجلس الصندوق المشترك في بند تكاليف الاستثمار.

الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

٤١ - تمثل الاحتياجات المقترحة غير المتعلقة بالوظائف، البالغة ٨٠٠ ٧٦٧ ٥٩ دولار، زيادة قدرها ٧٧٧ ٧٠٠ دولار، أي ١,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرد فيما يلي الزيادات الرئيسية، حسب وجوه الإنفاق:

(أ) في بند تكاليف الموظفين الأخرى: زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٥٠ دولار، أي ١٨,٦ في المائة، تغطي ١٣ وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (٤ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة) وتعزى إلى شهور عمل إضافية مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) في بند مصروفات التشغيل العامة: زيادة قدرها ٥٠٠ ٦٦٣ دولار، أي ٨,٩ في المائة، تعزى إلى زيادة في تكلفة استئجار المباني في نيويورك؛

(ج) في بند الأثاث والمعدات: ستنجح زيادة قدرها ٣٩١ ٠٠٠ دولار، أي ٤٠,٧ في المائة، اقتناء قدرات جديدة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

٤٢ - وستعوض الزيادة المذكورة أعلاه في الاحتياجات من الموارد جزئياً بنقصان في بنود الخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٧٥٠ دولار)، واللوازم والمواد (٨٠٠ ٧٠ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٣٤ ٠٠٠ دولار)، والضيافة (٥٠٠ دولار).

المستشارون والمدبرون الخارجيون

٤٣ - تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه يُطلب في بند الخدمات التعاقدية مبلغ ٨٠٠ ٨٧٤ ٦ دولار للمستشارين الذين لا يتمتعون بسلطة تقديرية ولبحوث الاستثمار الخارجي وقاعدة بيانات للمديرين الخارجيين. ويشار إلى أن شعبة إدارة الاستثمارات ترتبط حالياً بعقود

مع خمسة مستشارين لا يتمتعون بسلطة تقديرية يقدمون تقارير موجزة ودراسات عن أسواق مختلفة، في حين أن جميع قرارات الاستثمار النهائية تُتخذ داخل الشعبة حصرا. وتحدّد أتعاب هؤلاء المستشارين وتُدفع على أساس سنوي. وتشير المعلومات التكميلية أيضا إلى أن الشعبة تعتزم الاستعانة بخدمات مستشارين جدد لا يتمتعون بسلطة تقديرية بتكلفة قدرها ١٠٢٠.٠٠٠ دولار، وذلك لتعزيز قدرة صندوق المعاشات التقاعدية على تطبيق قياس سليم للمخاطر وعلى مراقبة إدارة المخاطر. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به هؤلاء المستشارون الذين لا يتمتعون بسلطة تقديرية ولا ارتفاع قيمة أتعابهم المترتبة على ذلك، فإن اللجنة على ثقة بأن الصندوق سيقم بانتظام أداء هؤلاء المستشارين وأثرهم على الأداء العام للصندوق، وسيقدم تفاصيل ذات صلة بهذا الشأن في التقرير السنوي المقبل للصندوق.

٤٤ - ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن صندوق المعاشات التقاعدية قد أبرم عقود خدمات مع مديري صناديق خارجيين للاستثمار في أسهم رؤوس الأموال الصغيرة بقيمة ٢,٥٥ مليار دولار في شتى المناطق الجغرافية، وقد دُفعت مقابل تلك الخدمات أتعاب إدارة قدرها ١٠,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٦. وأوصى المجلس في تقريره السابق بأن يضع الصندوق الصيغة النهائية لمعايير اختيار وتقييم مديري الأموال الخارجيين ومديري الاستثمارات المتمتعين بسلطة تقديرية الخارجيين، وأن يعمم تلك المعايير. ويلاحظ المجلس في أحدث تقرير له أن ممثل الأمين العام وافق في شباط/فبراير ٢٠١٧ على سياسة تتناول التعاقد مع مديري الأموال الخارجيين ورصدهم وإنهاء عقودهم. غير أن هذه السياسة لا تنص على أي صيغة أو معايير لتقييم أداء مديري الأموال الخارجيين. ويلاحظ المجلس أيضا أن هذه السياسة لا تنطوق إلى مدة العقد، التي ينبغي أن تكون شرطا أساسيا يُدرج في طلب العطاءات (انظر A/72/5/Add.16، الفصل الثاني، الفقرات من ٦٣ إلى ٦٧). وفيما يتعلق باختيار مديري الأموال الخارجيين، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن شعبة إدارة الاستثمارات تستخدم قاعدة بيانات ذات صلة بالموضوع وتفرز المرشحين على أساس مجموعة من المعايير الترجيحية. وتنتظر الشعبة أيضا في تكوين الحافظة المالية للصندوق نفسه، ابتغاء ضمان أن يكون المديرون في وضع جيد مقارنة بالمؤشرات التداولية الخاصة بالصندوق.

٤٥ - وتوافق اللجنة الاستشارية على توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن يدمج الصندوق أحكاما تتعلق بمدة العقد في السياسة التي تتناول التعاقد مع مديري الأموال الخارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للصندوق أن يضيف الطابع الرسمي على الطريقة المتبعة في التقييم، قبل إبرام العقود مع هؤلاء المديرين أو تجديدها.

السفر للمطالبة باسترداد الضرائب

٤٦ - في السابق، كانت شعبة إدارة الاستثمارات تتوافر على ميزانية لسفر الموظفين إلى بعض البلدان لمعالجة الاستفسارات في المواقع التي توجد فيها إمكانية استرداد الضرائب. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ميزانية الصندوق تشمل الآن مستشارا ضريبيا خارجيا يقوم بهذا العمل ويكون له وجود في كثير من البلدان. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن بعض موظفي الشعبة يرافقون أحيانا المستشار الضريبي ذاك إلى حيث تُعقد اجتماعات خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وترى اللجنة أن المسائل

المتعلقة باسترداد الضرائب ينبغي أن يعالجها المستشار الضريبي الخارجي، ولذلك توصي بوقف ممارسة سفر الموظفين لهذا الغرض.

٤٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات مجلس الصندوق المشترك ذات الصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف في بند تكاليف الاستثمار.

تنويع الاستثمارات

٤٨ - فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي لاستثمارات صندوق المعاشات التقاعدية، الذي كان موضع اهتمام سابق للجمعية العامة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن قيمة استثمارات الصندوق في البلدان النامية قد زادت من ٥,٨٥٧ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٦,٢٢١ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٢ في المائة، بما في ذلك زيادة في منطقة آسيا النامية بنسبة ٢٠,٧ في المائة، وزيادة في المنطقة الأفريقية بنسبة ٤,٧ في المائة، وزيادة في منطقة أمريكا اللاتينية النامية بنسبة ٩,٩ في المائة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان لدى الصندوق استثمارات في أكثر من ١١٠ بلدان. وترحب اللجنة بالجهود الرامية إلى تحسين الخصائص العامة لاستثمارات الصندوق وتشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٥/٧١، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تنويع استثماراته وتوزيعها بين الأسواق المتقدمة النمو والأسواق النامية والأسواق الناشئة، بما يخدم مصالح المشتركين في الصندوق والمستفيدين منه، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يكفل، في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق، توخي الحذر في تنفيذ القرارات المتعلقة باستثمارات الصندوق في أي بلد، مع المراعاة التامة لمعايير الاستثمار الرئيسية الأربعة، وهي الضمان والربحية والسيولة وقابلية التحويل.

٤٩ - وفيما يتعلق بالاستثمارات في المجالين البيئي والاجتماعي ومجال الحوكمة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية المتعلقة بتغير المناخ قد أسهمت بشكل إيجابي في عوائد استثمارات الصندوق. فعلى سبيل المثال، حقق الصندوقان المتداولان في البورصة للاستثمار في الأنشطة قليلة الانبعاث الكربوني، التابعان للصندوق، عائدات تجاوزت مؤشرات تداولهما منذ بدأ عملهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحتى الوقت الحاضر. ويتمثل النهج الذي تتبعه شعبة إدارة الاستثمارات في إدماج العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في الاستثمار في جميع فئات الأصول لتحسين الخصائص العامة لعائد المجازفة المجني من مجموع الحافطة المالية من منظور استثماري.

باء - التكاليف الأخرى

٥٠ - يشير مجلس الصندوق المشترك في تقريره إلى أن مبلغ ٢٠٠ ٩٢٩ ٢ دولار في بند تكاليف مراجعة الحسابات سيغطي الاحتياجات المقدرة للمراجعة الخارجية للحسابات (٤٠٠ ٧٨٦ دولار)، على نحو ما طلبه مجلس مراجعي الحسابات، وتلك المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات (٨٠٠ ١٤٢ ٢ دولار)، على نحو ما طلبه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيغطي مبلغ ٦٠٠ ٩٦٥ دولار في بند مصروفات المجلس ما يلي: تكاليف سفر رئيس مجلس الصندوق

المشترك لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة (٥٧ ٧٠٠ دولار)؛ وسفر اللجان الاستشارية التابعة للمجلس (٧٠٥ ٠٠٠ دولار)؛ والمصروفات الإدارية للدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين (١٣٣ ٢٠٠ دولار)؛ وسفر ممثلي اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين إلى اجتماعات مجلس الصندوق المشترك (٦٩ ٧٠٠ دولار) (انظر A/72/383، الفقرتان ١٨٤ و ١٨٧). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح مجلس الصندوق المشترك بشأن تكاليف مراجعة الحسابات ومصروفات المجلس.

رابعاً - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٥١ - يتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ معلومات عن تنفيذ توصيات المجلس لصندوق المعاشات التقاعدية من فترات سابقة. وتابع المجلس ٢٦ توصية وأشار إلى أن ٥ توصيات فقط قد نُفذت تنفيذًا كاملاً، في حين لا يزال ٢١ منها قيد التنفيذ، بما في ذلك التوصيات الهامة المتعلقة بإدارة الاستثمارات وتجهيز المعاشات التقاعدية. ويرى المجلس أن بطء التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات يشكل أحد المجالات المثيرة للقلق، وفي حين يلاحظ الصندوق أن التوصيات المتبقية تتصل بمسائل تتطلب تغييرات هيكلية كبرى ومشاركة منظمات خارجية، وهو ما لا يتحكم فيه الصندوق (انظر A/72/5/Add.16، الفصل الثاني، الفقرة ٧ والمرفق).

٥٢ - ويشير أمين مجلس الصندوق المشترك في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه، حتى آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت التوصيات السبع الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قيد التنفيذ (انظر A/72/364، الجدول ١). وتتراوح المواعيد المستهدفة لتنفيذ التوصيات من الربع الأخير من عام ٢٠١٧ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٩. ويقر الأمين بأنه حتى آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت ٢١ توصية من توصيات المجلس من فترات مالية سابقة لم تُنفذ بالكامل بعد. غير أن التقرير يشير إلى أنه استناداً إلى المواعيد المستهدفة، من المقرر أن تُنفذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٨ (انظر A/72/364، الجدول ٣ والفقرات من ٤٧ إلى ٨٨). وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى أهمية تنفيذ الصندوق والمنظمات الأعضاء فيه لجميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة (انظر أيضاً A/71/621، الفقرة ٤٤).

خامساً - العضوية في لجنة الاستثمارات

٥٣ - تنص المادة ٢٠ من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن الأمين العام يعين أعضاء لجنة الاستثمارات بعد التشاور مع مجلس الصندوق المشترك واللجنة الاستشارية، على أن تقرّ الجمعية العامة هذا التعيين. وبناء على ذلك، أحال الأمين العام إلى المجلس وإلى اللجنة الاستشارية اقتراح تعيين عضوين مخصصين لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ووفقاً للإجراءات المتبعة، أبلغت اللجنة الاستشارية الأمين العام بآراءها بشأن ذلك المقترح، وذلك في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن لجنة الاستثمارات تتألف، وفقاً للمادة ٢٠ من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية، من تسعة أعضاء. بيد أن عدد أعضاء اللجنة قد

اختلف مع مرور الزمن. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط عدد الأعضاء، العاديين والمخصصين على السواء، ١٠ أعضاء في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن مدة العضوية العادية هي ثلاث سنوات، وأن مدة الولاية المخصصة العادية هي سنة واحدة. بيد أن أعضاء اللجنة قد يُعينون لأكثر من ولاية مخصصة و/أو عادية واحدة، بحيث قد يصل مجموع مدة تعيينهم إلى ١٥ سنة.

٥٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها تتفق مع الشواغل التي أعرب عنها مجلس الصندوق المشترك بشأن التمثيل الجغرافي في لجنة الاستثمارات وبشأن عملية تسمية المرشحين. واللجنة على ثقة بأن جهوداً إضافية ستبذل لتسمية المرشحين المحتملين من جميع المجموعات الإقليمية (انظر أيضاً A/71/621، الفقرة ٢٠).

سادسا - خاتمة

٥٦ - ترد توصيات مجلس الصندوق المشترك في الفقرة ١٨٩ من تقريره (A/72/383). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بأن توافق الجمعية العامة على توصيات مجلس الصندوق المشترك.

٥٧ - وفي حال موافقة الجمعية العامة على المقترحات والتوصيات التي قدمها مجلس الصندوق المشترك، فإن الاحتياجات المنفحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي ستنشأ بالنسبة للأمم المتحدة تُقدر بمبلغ ٢٠٠ ٦٢٦ ٢٢ دولار. ومن أصل هذه الاحتياجات، ستبلغ حصة الميزانية العامة ما قدره ٣٠٠ ٣٩٠ ١٤ دولار، وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتسديد مبلغ ٨ ٢٣٥ ٩٠٠ دولار المتبقي إلى الأمم المتحدة.